

الفصل بين المتضايين في الدرس النحوي دراسة تحليلية(*)

د. مجدي حسين شحادات
أستاذ مشارك / قسم اللغة العربية / كلية
إربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية

د. أحمد حسن عزّام
أستاذ مساعد / قسم اللغة العربية / كلية
إربد الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية

د. عاطف عبدالكريم السلامات
أستاذ مساعد / قسم اللغة العربية / كلية السط
للعلوم الإنسانية / جامعة البلقاء التطبيقية

الملخص

يرصد البحث الآيات التي وجهها القاضي عبد الجبار المعتزلي في تفسيره تنزيه القرآن المتلازمات من الظواهر اللغوية المهمة التي تمثل سمة من سمات تركيب الجملة ، والمضاف والمضاف إليه من أكثر هذه المركبات تلازماً، وقد عدّ العلماء أحدهما من تمام الآخر، أو جزءاً منه، ونزلوهما منزلة الشيء الواحد، بما لا يجيز الفصل بينهما ، وعليه فالفصل بين المتضايين حالة مهمة تتطلب المتابعة و التحليل .

ر قد رصدت هذه الدراسة أقوال النحويين الأوائل في كتبهم ، وعرضت آراءهم في أنواع الفصل بالمناقشة و التحليل، وتدرجت في البيان والمناقشة إلى العصور التي تلت القرون الأربعة الأولى وصولاً إلى العصر الحديث. فاثبتت من الأدلة ما يؤكد جواز الفصل، و قدمت المسوّغات العلمية بالشواهد المستقراة من الكلام الفصيح شعراً وغير شعر.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٨) العدد (٦) يوليو ٢٠١٨

The separation in the genitive construction in the studies of Arab grammarians, An analytical study Abstract

The syndromes are important linguistic phenomena that represent one of the characteristics of the syntax of the sentence, and the addition and addition of the most complex of these compounds, and the scientists counted one of them completely, or part of it, and lowered them status of one thing, which does not permit separation between them, The status of a task requires follow-up and analysis.

The study of the first grammatical writings in their books, and presented their views in the types of chapter discussion and analysis, and included in the statement and discussion to the times that followed the first four centuries up to the modern era. I have established evidence to confirm the validity of separation, and provided the scientific justification of the evidence borrowed from t of poetry.

مقدمة :

تحفل أساليب العربية بألفاظ متلازمة كثيرة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فلا يذكر أحد اللفظين حتى ينصرف الذهن إلى عديله الآخر، منها: الفعل والفاعل، والتميّز والمميّز، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والجار والمجرور. ومنها المضاف والمضاف إليه، وبسبب الارتباط الذي تحدّثه الإضافة بين اللفظين يرى النحاة أنهما ينزلان منزلة الكلمة الواحدة، فلا يفصل بينهما بفواصل، ولكنهم مع هذا يذكرون مواضع من الفصل وردت على ألسنة العرب، وفي القراءات القرآنية. والذين خصّوه بالدرس أباحوا استعمالات منه ورفضوا غيرها، واختلفوا فيه، فمن قائل إنه غريب على أساليب العربية، وإنه من صنع الشعراء، إلى قائل: إنه قبيح كثير، وإنه من ضرورة الشاعر. ومن قائل: إنه من الضرورات الحسنة، إلى مجوّز له في النثر في حالات دون أخرى.

ويبدو أن من تبنا تلك الأحكام قد نظروا إلى المسألة من جانب واحد هو باب (الإضافة) ولم يوسعوا النظر في أبواب نحوية أخرى تضمنت الفصل بأنماط مختلفة أشهرها ما ضمته مباحث النداء، والنفي — (لا) والإخبار — (كم) ، ثم أدخل الموضوع دائرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، ونسب لكل من الفريقين رأي يخالف رأي الفريق الآخر، وحجج معززة بالشواهد.

يقوم البحث على تتبع هذه الظاهرة اللغوية وفق المنهج التاريخي فيرصد شواهدا من الشعر والنثر، ويوضح رأي الباحثين فيها، وعللهم في إقرار بعضها دون بعض، واختلافهم في المدى الذي يصح القياس عليه منها من خلال النظر المتأن في المصادر الأصول لأئمة النحاة دون الاكتفاء بما رددته كتب الخلاف، مع تعزيزه بنصوص منها قد تبدو للقارئ طويلة ولكنها تعبر بجلاء عن الرأي المقصود، ليكون على بينة من حقيقته، ثم بعد هذا كان النظر في آراء الذين جاؤوا من بعدهم في القرون المتتابعة حتى الوقت الحاضر، تمهيدا للوصول إلى قرار في المسألة يستند إلى ظاهر نصوص اللغة العربية.

و عليه جاءت محاور الدراسة كمايلي :

- الأصل في الفصل بين المضاف و المضاف إليه

- عند البصريين و الكوفيين

- الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الشروح

- التوجه الذي تراه الدراسة في المسألة و مسوغاتها العلمية

- الأصل في الفصل بين المضاف و المضاف إليه :

يرى سيويه (ت هـ) الفصل قبيحا بين المضاف و المضاف إليه، ويعده من ضرورات الشعر، يقول: (ولا يجوز "يا سارق الليلة أهل الدار"

إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور،...^(١) ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة^(٢):

تذكرت أرضاً بها أهد
لله درّ - اليوم - من لأمها

وهذا ما ذهب إليه شيخه الخليل (ت هـ)، حين تحدّث عن الفصل بين "كم" الخبرية ومجرورها فقال: (إذا فصلت بين "كم" وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدا، ولا نقول: هذا ضاربٌ بك زيد... وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز، فنقول: كم فيها رجل^(٣) ال الأعشى^(٤):

إلا غلالة أو بُدا
هة سابع نهد الجزاره

ويتفق الخليل وسيبويه على أنّ الاسم الثاني في نحو: (يا زيدَ زيدَ عمرو) وما يشبهه من الأعلام المكررة في النداء مقحم بين المضاف والمضاف إليه للتوكيد. جاء في "الكتاب": (هذا باب يكرر فيه الاسم في ح الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أحنينا، ويا زيدَ زيدنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب معروفة... وقال الخليل رحمه الله: هو مثل: لا أبأ لك. قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال: أبأك، فتركه على حاله الأولى. واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عدي^(٥)). ويتفقان أيضاً على أنّ اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه في نحو: لا غلام لك. ولا يجيزان هنا الفصل بأكثر من اللام^(٦).

ويجيز يونس بن حبيب (ت هـ) الفصل بين امتضايفين هنا، وفي باب "كم" الخبرية بما لا يتم به الكلام من الظرف والجار والمجرور. يقول

سيبويه: (ومن قال كم بها رجل مصاب فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك، ولا أبا يوم الجمعة لك، ولا أبا فاعلم لك. والجرّ في "كم بها رجل مصاب" وترك التّوئين في لا يدي بها لك، قول يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت: كم بها رجل...) (٤١).

فجواز الفصل عنده في ذينك الموضوعين مقيد (بما لا يتم به الكلام، كقولك: لا يدي بها لك، ومعناه لا طاقة بها لك، و "بها" في هذا الموضوع لا يكون خبراً، ولا يتم) (٤٢). أما زيادة اللام بين جزئي الإضافة في النداء فهو عند الخليل وسيبويه من ضرورات الشعر. قال الأول: (وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يا بؤس للحرب، إنما يريد: بؤس الحرب) (٤٣).

وخلص القول إنّ شيوخ البصرة يرون الفصل بين المتضايّفين قبيحاً ويعتّونه من ضرورات الشعر، ولم يخصصوا الفاصل بنوع ما. إلا أنّ شواهد (الكتاب) عليه تحددت بالظرف، مثل (الليلة) و (اليوم) و (يوماً)، وباللام في (يا بؤس للحرب)، وبالجار والمجرور، نحو: (في الحرب) أو بهما وبما يتعلّق بالمجرور، نحو (من إيغالهن بنا). كما يُعترض بحرف العطف مع الاسم المعطوف على المضاف في نحو (بين ذراعي وج الأسد). ومن نسب إلى سيبويه القول باختصاص الفصل في الشعر بالظرف فهو واهم (٤٤).

واتفقوا على جواز الفصل بالاسم المكرر في النداء في نحو (يا تيم تيم عدي)، وباللام في المنفيّ بـ "لا" في نحو: (لا أبا لك). وأجاز يونس الفرق بين "كم" الخبرية ومجرورها في نحو: (كم بها رجل مصاب)، والاعتراض بأكثر من اللام في نحو: (لا يدين بها لك) إذا لم يكن الكلام قد تم. لقد تابع البصريون الخليل وسيبويه في أكثر المسائل، وتوسع المبرّد قليلاً حين أدخل شبه الظرف، وهو (المصدر وما كان مثله من حشو الكلام). وأخرج من الباب ما عداه فصلاً، مثل (بين ذراعي وجبهة الأسد) وشبهه به في رأيٍ ثانٍ

له الاسم المكرر في نحو (يا تيم تيم عدي) () كما سوى هو والزجاجي جواز الفرق باللام في حالتني النفي والنداء (١١٠).

أما نحاة الكوفة فلم يصل إلينا من مصنفاتهم النحوية إلا القليل، لكن ستوقفنا منهم الفراء (ت ه) الذي قال ذكر الفصل بين جزئي الإضافة وهو يفسر قوله تعالى: "فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله" (إبراهيم) فقال: (... وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارق الليلة أهل الدار، و: كناحت يوماً صخرة. وليس ذلك حسناً في الفعل (١١١) ولو كان اسماً لكان الذي قالوه أجوز، كقولك: أنت صاحب اليوم ألف دينار، لأن الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشينين والفعل قد ينصب الشينين ، ولكن إذا اعترضت صفة (١١٢) بين خافض وما خفض جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضارب في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر. مثل قوله:

تروح في عميه وأعانه على الماء قوم بالهراوات هوج
مؤخر عن أنيابه جلد رأسه لهن كأشباه الزجاج خروج

وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضارب في غير شيء أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينها أنهم نوتوا . ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله: فزجتها متمكناً زج القلوص أبي مزاده

قال الفراء: باطل. والصواب: زج القلوص أبو مزاده) (١١٣).

و يلاحظ أن الفراء لا يستحسن الفصل بين المتضايقين، سيما إذا كان المضاف وصفاً عاملاً، حتى لو كان الفاصل ظرفاً. ولا يجيزه إلا في الشعر بالظرف والجار والمجرور، أما بغيرهما فهو (ليس بشيء) و (باطل). وبذلك حكم على قراءة عبد الله بن عامر، وعلى غيرها. ومن نسب إليه الإجازة في غير ما ذكرنا فهو واهم (١١٤).

ويبدو موقف شيخه الكسائي (ت ه) فيه شيء من اللين، فهو يحترم ما سمع من نصوص. قال أبو شامة المقدسي (ت ه): (يُروى أن عبد الله بن ذكوان^(١١١) قال: سألتني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من فراءتنا، فرأيت أنه كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف

فنصب الدراهم^(١١٢). وقال أبو بكر بن الأنباري (ت ه): قال الفراء: أنشدني الكسائي بيت عنتره: **يا شاة من قنص لمن حلت له**

قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاة قنص، وجعل "من" حشواً في الكلام كما تكون "ما" حشواً. وأنكر الفراء هذا وقال: إنما أراد: يا شاة من مقتنص لأن "من" لا تكون حشواً ولا تلغى^(١١٣). وقال أبو البركات بن الأنباري ت ه: (وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام، والله، زيد)^(١١٤). ولكني مع هذا لم أقع على صريح رأيه في المسألة، أعني تجويز الفصل، ولو كان صريحاً بذلك لذكره تلامذته، وتقدم ما نقل عنه من (أنهم يؤثرون نصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضارب في غير شيء أخاه).

وحيث نتلمس الموضوع في مصادر الكوفيين الأخرى لا نجد زيادة على ما تقدم، ولا رأياً جديداً يتسم بالوضوح^(١١٥). وفي ضوء ما تقدم يلاحظ أن الموازنة بين آراء الفريقين في المسألة تشير إلى الآتي:

أولاً: لا يختلف الفريقان بوجه عام في أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في سعة الكلام، بل يختص بالشعر، وقصره الفراء من الكوفيين على الظرف والجار والمجرور دون غيرهما. ولم يحدد البصريون الفاصل بلفظ ما.

ثانياً: تعددت جوانب الموضوع لدى البصريين بسبب توفر كتبهم النحوية، إذ إنهم أجازوا الفصل في حالات. على حين لم يصل إلينا من دراسة

الكوفيين إلا ما يتعلق بباب (الإضافة)، وإن كانت هي المحور الذي يدور حوله البحث.

ثالثاً: لم يتعرض البصريون للقراءات القرآنية المتعلقة بالمسألة بشيء. في حين ردّها الفراء ومن تبعه من الكوفيين؛ لأنهم خصّوا ذلك بالظرف والجار والمجرور في الشعر. هذا أهم ما توصلت إليه الدراسة من خلال المصادر الأصول، ولكن يحلو لبعضهم أن يعد مسائل من الخلاف بين البصريين والكوفيين، يسرد فيها حججاً وأحكاماً ليس لها أصل في كتبهم.

- الفصل بين المضاف و المضاف إليه في الشروح

يسجل أبو البركات الأنباري (الإنصاف) من هذا الخلاف مسألتين:

إحدهما: في الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها، قال فيها: (ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجل، وكم في الدار غلام، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوباً)^(٣٣). أمّا ما نسبته إلى البصريين فيردّه ما تكرناه آنفاً من تجويز يونس الاعتراض بين "كم" ومجرورها في سعة الكلام إذا لم يتم المعنى بالمفصول. وجوزه البصريون في الشعر. واستشهد سيبويه لذلك بثلاثة أبيات^(٣٤)، نسب أبو البركات إنشاد اثنين منها إلى الكوفيين.

والمسألة الأخرى: في الفصل بين المتضايقين قال فيها: (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها. قال الشاعر:

فزجتها بمزجاة زجّ القلوص أبي مزاده

والتقدير: زجّ أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول...^(٢٤) ثمّ راح يسرد شواهد ادّعى أنّ الكوفيين احتجوا بها لمذهبهم لم أقف عليها إلا قراءة عبد الله بن عامر. لقوله تعالى: **وَكذلكَ زَيْنَ لكَثيرٍ مِنَ المَشركينَ قَتَلَ أولادَهُمَ شَركائِهِمُ** (الأنعام،) بضم زاي زَيْن، ورفع لام (قتل) ونصب دال "أولادهم" وخفض "شركائهم". ويكون بذلك قد فصل بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" بالمفعول وهو "أولادهم"^(٢٥). وحتى في هذه القراءة فإنّ الفراء وهو من شيوخ الكوفيين لا يجد لها وجهاً إذ يقول: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر: (فرجبتها بمزجة زجّ القلوصَ أبي مزاده) بشيء وهذا مما كان بقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"^(٢٦).

ولعلّ القارئ يلاحظ بعد الاطلاع على رأي الكوفيين أن ابن الأنباري يفتعل خلافاً، ويصطنع قولاً لم يقل، وليس ببعيد عنه رأي الفراء في البيت المتقدم، و رسمه القراءة بأنها ليس بشيء، فضلاً عن أنّ البصريين لم يتعرضوا لها بتأييد أو تنديد، ومن هنا يكون صاحب الإنصاف متزيّداً عليهم في قوله: "والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة، وهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافة دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام "شركائهم" مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركائهم" بالواو"^(٢٧).

وقد أوقع أبو البركات من جاء بعده في وهم سرى طويلاً بين النحاة، قديماً وحديثاً، فنسبوا إلى كل من الفريقين ما نسبته إليهم في المسألتين^(٢٨). وفوق هذا فتح أبو البركات الباب أمام الباحثين ليتهموا البصريين بتخطئة ابن عامر، وتضعيف قراءته. وننقل مثلاً قول المخزومي وهو يحيل على "الإنصاف": (ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل

الشام... فقد غلط البصريون ابن عامر في قراءته... لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. فقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية^(٣٥) وكذا قال الحلبي وهو يتحدث عن قراءة ابن عامر (فقبلها الكوفيون، ورتبوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور. وغلط البصريون ابن عامر واتهموه بالوهم)^(٣٦).

وقد تصدى طائفة من العلماء للرد على منكري القراءة واحتجوا لصحتها، سناً وعربية، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، فقد أجاز قراءة ابن عامر، وشنّ هجوماً على ابن عطية والزمخشري وأبي علي الفارسي، لرفضهم قراءة ابن مالك^(٣٧). وكذلك دافع ابن الجزري عن قراءة ابن عامر، وذكر وجه قوتها من حيث المعنى، يقول: "وأما قوته من جهة المعنى، فقد نكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه (الأول) كون الفاصل فضلة فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد عليه، (الثاني) أنه غير أجنبي معني لأنه معمول للمضاف هو المصدر، (الثالث) أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم لأنه فاعل في المعنى"^(٣٨).

أما ابن مالك فقد كان أكثر وضوحاً في المسألة، وأوسع دائرة لمواطن الفصل في سعة الكلام، فأجاز الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن فاعلاً ولا في حكم الفاعل، والفصل بـ (إما)، والفصل بالقسم. وانتصر خلال احتجاجه لقراءة ابن عامر التي قال فيها: (والفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار... وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه... لأنها ثابتة بالتواتر)^(٣٩). وذكر أن الفصل حسنٌ لثلاثة أمور: كون الفاصل فضله، وغير أجنبي، ومقدر التأخير^(٤٠). وقال "فعلّم بهذا أن قراءة ابن عامر -رحمه الله- غير منافية لقياس العربية"^(٤١).

.. مجدي شحادات، د. أحمد عزّام، د. عاطف السلامة: الفصل بين المتضايين _____

لقى كلام ابن مالك رواجاً لدى العلماء الذين تقبلوا أقواله قبولاً حسناً، واعتمدوا عليها في مصنفاتهم، وضمنوها شروحهم لكتبه النحوية، يبدو هذا واضحاً من خلال شرحهم لقوله في آخر باب (الإضافة) من الخلاصة الألفية^(٣٣):

فصل مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز. ولم يُعب
فصل يمينٍ واضطراباً وُجداً بأجنبي، أو بنعتٍ أو نِداً

فمن أخذ برأيه على سبيل حسن بن قاسم المرادي^(٣٤)، وجمال الدين بن هشام^(٣٥)، وبهاء الدين بن عقيل^(٣٦)، والحافظ ابن الجزري الذي ذكرنا رأيه من قبل. ومن المحدثين عباس حسن^(٣٧)، ومحمد الأنطاكي^(٣٨)، والدكتور أحمد مكي الأنصاري^(٣٩).

تلك هي وجهات النظر حول الظاهرة قديماً وحديثاً، عُرضت بوضوح نتبين من خلالها مواقف منها :

الأول: أنّ الفصل أسلوب غريب على العربية، ولكنه من صنع الشعراء، بلجؤون إليه فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر إشباعاً لرغبتهم الفنية.

والثاني: أنه أسلوب عربي، ولكنه خاص بالشعر، وضرورة من ضروراته، يلجأ إليه الشاعر متى اضطر.

والثالث: أنه من أساليب اللغة، ومنه ما هو جائز في نثر الكلام ونظمه، ومنه ما هو مقصور على الشعر دون غيره.

التوجه الذي تراه الدراسة في المسألة و مسوغاتها العلمية

تذهب الدراسة وفق التحليل العلمي الذي تسير فيه إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في صورته المختلفة أسلوب عربي فصيح، يصح

استعماله على السعة في الكلام المرسل والمنظوم ، و تيرر هذا التوجه بمسوغين كما يلي :

الأو : استند المانعون إلى علل يبدو لي ضعفا؛ لعدم اطردها من جهة، ولمخالفتها المسموع من الكلام الفصيح من جهة أخرى. وأول من علل ذلك الخليل بن أحمد الذي قال: (لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة)^(١١). ورد أكثر النحاة من بعده هذا الحديث، وداروا في فلكه، مع الاختلاف أحيانا في اللفظ والمضمون. فابن يعيش يرى أن (الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل)^(١٢). ويرى ابن أبي الربيع أن (المضاف والمضاف إليه ينزلان منزلة الاسم الواحد، لأنه يعرفه، ويفصله من غيره، ويخصه من بين سائر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام. فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يفصل بينهما، فلذلك لا يقع التنوين بينهما)^(١٣).

- ويقول محمود شكري الأوسي (ت ه) (إن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه، لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الجسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه)^(١٤).

- وعند الدكتور مهدي المخزومي (المضاف والمضاف إليه مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى، ومنزلان منزلة الكلمة الواحدة. ولا يفصل بينهما بفاصل إلا في مواضع قليلة)^(١٥).

ن لدى هؤلاء (كأنهما كلمة واحدة) أو (كالشيء الواحد) أو (ينزلان منزلة الاسم الواحد). والمضاف إليه من تمام المضاف وداخل فيه. يقوم أحدهما من الآخر مقام التنوين، أو الألف واللام من الاسم. فعلى هذا

(يقبح) أو (لا يحسن) أو (لا يفصل بينهما) (كما لا يفصل بين أجزاء الجسم)، لأنه (مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى).

والصحيح أنّ الإضافة أحدثت بين الجزئين ارتباطاً معنوياً، وأصبح اللفظان يؤديان معنىً مخصّصاً أو معرّفاً، مع بقاء كل منهما على هيأته وصورته، ولم يذب الثاني في الأول، أو يدخل فيه، كما قال الخليل. ولذلك تبقى شخصيته تامة، يمكن أن تتباعد عن جارتها بالفصل أحياناً. ويشهد لهذا النصوص الفصيحة، ومنها ما نقله الذين ذكروا، إذ لم يلبث أحدهم حين ذكر ما ذكر حتى يستدرك توّاً أن العرب فصلت بينهما بأشياء، ولكنه يعدّها من الضرائر. و قصر أكثرهم هذه الضرائر على الشعر بالظرف والجار والمجرور، وراحوا يعللون لها. يقول ابن يعيش: (وإنما جاز بالظرف لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيّان، فلذلك جاز إقحامها فاعرفه)^(٤٤). و يرى في موضع آخر أن العرب توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال. ولذلك فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه. وبعد أن يورد أمثلة لذلك يقول: (وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، كان جوازه في "إن" واسمه أسهل...)^(٤٥).

وهذا شبيه بقول المبرد: (إنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها، لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه تقول: إن في الدار زيدا، وأنّ اليومَ زيدا قائم...)^(٤٦). و لكن المبرد لا يمكنه التعليل حين يجد فصلاً بغير الظرف، فيذهب إلى أنّ هذا نظيره، يقول: (ونظير الظرف في ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام، كقوله:

أشمُّ كأنه رجل عبوس معاوُدُ، جرأة وقت الهوادي ()

ولعل هذه العلة لم تقنع ابن مالك لما وجد نفسه محتظراً أنواعاً من الفصل في النثر، وخصتها بالضرورة، فذكر لهذا التخصيص مع اعترافه بكثرة شواهد، وجهين^(٢٦):

أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثاني: أنه فصل بحرف جرٍ أو بما فيه معنى حرف جرٍ، مع كون المضاف مقتضياً للجر، ففي إبلانه ظرفاً أو حرف جرٍ، يلاقي مقتضى جرٍ.

ويبدو أن قراءة ابن عامر أخذت شيئاً من جهده للاحتجاج لها، وتعليل القياس عليها، لأن أول ميزة فيها هو فصل المضاف بمفعولٍ غير أجنبي لكن ابن مالك أجاز اختياراً الفصل بالقسم في نحو: (سمعت صوت والله زيد) وهو أجنبي من المضاف كما أجاز الفصل بالجار والمجرور في مثل الحديث الشريف:

(هل أنتم تاركو لي صاحبي)، وهو خلاف ما أورده في الوجه الثاني.

أما الدكتور إبراهيم أنيس الذاهب إلي (أن الفصل بين المتضايقين ظاهرة غريبة على أساليب اللغة)، فإنّ تعليله للأمر بأنه من فعل الشعراء، بلجؤون إليه (فراراً من المؤلف المعهود في نظام النثر، وإشباعاً لرغبتهم الفنية التي تأبى عليهم في الكثير من الأحيان التقيد بقيود اللغة كلما سنحت لهم الفرصة)^(٢٧).

إنّ هذا التعليل يرده نصوص النثر الصحيحة التي ورد فيها الفصل، فضلاً عن أن شواهد الشعر من الكثرة بحيث لا تشكل (ظاهرة لغوية غريبة)، ولو صحّ طرحها هنا للسبب الذي ذكره لصدق هذا على أساليب كثيرة في التقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، والإضمار والإظهار، وفي أنواع من الاعتراض بين المتلازمات عدّ النحاة شواهداً الشعرية صحيحة يقاس عليها. ولو فتح باب المنع لهذه العلة لألغيت أساليب، ومنعت تراكيب هي ثروة لغوية عربية نافعة.

ومن الغريب أن الذين أطلقوا القول بمنع الفصل في باب الإضافة أجازوا في غيره أنواعاً، وعللوا للجواز تارة وأهملوا التعليل تارة أخرى^(٤٤). وإن شئت دليلاً فاستمع إلى قول الزمخشري وهو يتحدّث عن الفصل باللام جوازاً في نحو: (لا أبالك) فيقول: (ونظيرتها "تيم" الثانية في:

يا تيم تيم عدي لا أبالك لا يلقينكم في سواة عمر

أقحمت بين المضاف والمضاف إليه، ووُسّطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها. وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد^(٤٥). أرأيت كيف نُزّل الجزء ان منزلة العصا ولحائها، ثمّ يجوز الاعتراض بينهما؛ لأنه أعطى التوكيد والتشديد؟! وإن تعجب فعجب أمرهم حين يعدّون سقوط الفاصل ممنوعاً في مواضع، وضرورة شعرية. يقول ابن السراج: (والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، قال:

أبالموت الذي لا بدّ أني ملاق، لا أبالك تخوفيني

وقال الآخر:

وقد مات شمّاخ ومات مزرد وأي كريم لا أبالك مخلد^(٤٦)

إن ذهب القائلين بمنع الفصل إلى جواز وقوع أنواع منه في غير باب الإضافة، وذهب غيرهم إلى إباحته في مواضع من هذا الباب يشكل دليلاً آخر على ضعف علل النحاة؛ لأنه يعني وقوعه في الكلام لا محالة.

والمسوغ الثاني: إنّ الأسلوب الذي أُؤيد إجازته لا يجافي الحسن اللغوي. والنصوصُ الكثيرة التي ورد فيها مأنوسة في غالبها، سليمة في تركيبها. وما وقع منها على خلاف ذلك فهو النادر، وأمره لا يختلف عما يرد في الأساليب غير الممنوعة حين لا يتمكن المتكلم من استعمالها بوضوح؛ لضعف لغته، وقلة زاده في البيان.

وخير دليل على فصاحته الجمل التي مثل بها النحاة قياساً على الشواهد التي أوردوها.

فمن أمثلة الفراء: (أنت صاحبُ اليومِ ألفِ دينارٍ) و (هذا ضاربٌ في الدارِ أخيه)^(١١٠). ومن أمثلة ابن جني ما ورد في قوله، وهو يبين شواهد الفصل: (وقوله: "هما خطنا إما إصارٍ ومنةٌ ففصل بين "خطنا" و "إصارٍ" بـ "إمّا" ونظيره: هو غلامٌ إما زيدٍ وإما عمرو)^(١١١). ومن أمثلة ابن مالك: (عرفت إعتاقَ الجاريةِ سيدها وإعطاءَ الدرهمَ زيدٍ)^(١١٢).

وأما الفصل بالمعطوف على المضاف مع العاطف فقد صار في عصرنا مأنوساً نتكلم به ونكتب، وما ذلك إلا لسهولة التركيب، وإيجازه، وعدم مجافاته الذوق. ومن أمثلة سيبويه عليه: (مررت بخيرٍ وأفضلٍ من ثم)^(١١٣). ولعل ابن جني ظنه من كلام العرب فسلك مثله ضمن شواهد الفصل قائلاً: (ومنه قولهم: هو خيرٌ وأفضلٌ من ثم)^(١١٤). ومن أمثلة الفراء: (عندي نصفٌ أو ربعٌ درهم، وجنتك قبل أو بعدَ العصر...)^(١١٥). فلا غرابة إن في هذه الأمثلة. وعليه فلا غرابة في أن يُنشئ المتكلم مثلها.

والمسوغ الثالث: أن هذا الأسلوب لا يتعلق بمسألة الإعراب من رفع، ونصب، وجرّ، ولا بعلاماته. فليس يترتب على إباحته زيادة في قاعدة إعرابية، ولا تفرّيع في حكمها، ولا تشنيت لها. وإنما فيه فسحة للمتكلم، وتيسير للمنشئ كائناً من كان، لكي يختار من مجاري الكلام، ويستعمل ما يشاء من طرق التقديم والتأخير، وهو من فنون القول، بشرط البيان الصحيح، ووضوح المعنى في غير إبهام ولا غموض، ولا تلاعب بالألفاظ.

والمسوغ الرابع: ما ورد عن العرب الفصحاء، علاوة على القراءات القرآنية، من نصوص نثرية وشعرية صحيحة، جاء الفصل فيها صريحاً لا يحتمل التأويل. وهي من الكثرة بحيث تشكل وحدها دليلاً قوياً لا تثبت أمامه العلل^(١١٦). وبعضها نصوص أخرى احتملت التأويل. وحسب ابن عصفور

.. مجدي شحات، د. أحمد عزّام، د. عاطف السلامات: الفصل بين المتضايين _____

الأشبيلي الذي أورد في "ضرائر الشعر" عشرين بيتاً، وأربعة نصوص من الكلام المرسل وقع الفصل بين المتضايين في كل منها^(٢٢).

ولكي يكون الدليل في متناول البحث فقد جمعنا شواهد كثيرة ، وقع فيها الفصل، نورد بعضها في الصفحات الآتية، وقد بدأنا بالحروف الفاصلة وأنهينا

الشواهد:

أولاً: الفصل بالحرف:

- الفصل بالكاف: قال ابن جني: (فأما قول الآخر)^(٢٣): فصُيروا مثل كعصفٍ مأكول.

فلا بد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصُيروا مثل كعصفٍ مأكول. فأكد الشبه بزيادة الكاف)^(٢٤).

- الفصل باللام^(٢٥): أنشد سيبويه قول الشاعر (وهو سعد بن مالك):

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

قال: إنما يريد: يا بؤس الحرب^(٢٦).

- الفصل بـ: لا: وقوعها كثير بين المضاف والمضاف إليه، أحياناً، وزائدة لتوكيده أحياناً أخرى، ومن ذلك: أنشد سيبويه لأبي الطفيل عامر يرثي ولده:

تركنتي حين لا مالٍ أعيش به وحين جنّ زمان الناس أو كلباً^(٢٧)

- الفصل بـ ما^(٢٨): قال ابن مالك في كلامه على "أي" (وقد تردف بـ "ما" مع إضافتها لفظاً، كقوله تعالى: "أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي"^(٢٩)).

ثانياً: الفصل بالظرف والجار والمجرور ():

- نقل ابن مالك عن يوثق بعربيته (ترك، يوماً، نفسك، وهوها سعي" لها في رداها) (٣٣).

- أنشد سيبويه: يا سارق الليلة أهل الدار () . قال الفراء: (وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارق الليلة أهل الدار) (٣٤).

- أنشد سيبويه لذي الرمة: كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فصل بالجار والمجرور وبما تعلق بالمجرور () .

ثالثاً: الفصل بالمعطوف على المضاف ()

- قال الفراء: (وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يد رجل من قاله) (٣٥).

رابعاً: الفصل بالشرط والقسم ()

أ- الفصل بالشرط: قال الرضي: (حكى ابن الأعرابي: هو غلام، إن شاء الله ابن أخيك) (٣٦).

ب- الفصل بالقسم: قال أبو البركات الأنباري: (وقد حكى الكسائي: هذا غلام، والله زيد) (٣٧).

خامساً: الفصل بالاسم:

أ- الفصل بالاسم الصريح ():

قال ابن مالك: وروى الكسائي نصب "الدرهم" وجر "تنقاد" من قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف ()

ب- الفصل بالصفة: أنشد ابن مالك لمعاوية بن أبي سفيان:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي، شيخ الأباطح طالب

قال: أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه^(٤٤).

د - الفصل بالضمير:

قال ابن مالك: (وأنشد أبو العباس ثعلب بجر "مطر" من قول الأصوص^(٤٥)):
لئن كان النكاح أحل شيء فإن نكاحها مطر حرام
أي: نكاح مطر إياها، ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الأخفش^(٤٦)).

هـ - الفصل بالعلم المكرر في النداء:

أنشد سيبويه لجرير^(٤٧): يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة
عمر

سادسا: الفصل بالجملة:

- قال ابن جني: (ومثله في الفصل قول الآخر فيما أنشد ابن الأعرابي:

فأصبحت بعد، خط بهجتها كان فقراً رسوماً قلماً

أراد: فأصبحت بعد بهجتها فقراً كأن قلماً خط رسوماً فأوقع من التقديم والتأخير ما تراه^(٤٨).

وبعد، فهذه إضمامة من كلام العرب الفصيح، منها ما هو شعر، وهو الكثير،
ومنها ما هو نثر وهو الأقل، ومنها ما يتطرق إليه الاحتمال وهو الأقل،
ومنها ما لا يحتمل تأويلاً وهو الكثير، ومنها ما اتفق على جوازه في سعة
الكلام، ومنها ما اختلف في جوازه.

وفي هذه النصوص دلالة قوية أركان إليها لإجازة الفصل بين المضاف
والمضاف إليه في الكلام شعره ونثره.

هوامش البحث :

- () سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط
دار الجيل، بيروت، ج ، ص -
- () ديوان عمرو بن قميئة، شرح و تحقيق: خليل ابراهيم عطية ، ط ، دار صادر :
بيروت ، م . ص
- () سيبويه، الكتاب، ج ، ص -
- () ديوان الأعشى، محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ، . ص
- () سيبويه ، الكتاب ، ج ، ص -
- () المصدر السابق ، ج ، ص -
- () سيبويه، الكتاب، ج ، ص -
- () الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق: أحمد محمد أحمد، القاهرة،
ج ، ص
- باين عصفور، علي بن مؤمن، شرح حمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد،
ج ، ص
- () سيبويه، الكتاب، /
- () رئینظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر،
- () الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة،
القاهرة، ه، ج ، ص
- () الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك،
دمشق، ص -
- () يعني اسم الفاعل العامل.
- () يعني الظرف والجار والمجرور.
- () الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، ط
القاهرة، ج ، ص -

- () يُنظر: الحرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت، بلا ت، ص
- () من رواية قراءة ابن عامر، يُنظر: ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في
القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، القاهرة، بلا ت، ج ، ص
- () البغدادي، الشيخ عبدالقادر عمر، خزنة الأدب، تحقيق وشرح محمد عبدالسلام
هارون، ط ، مصر، ، ج ، ص
- () الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات
تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ، مصر، ، ص
- () ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف
نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ، القاهرة، م، ج ، ص
- () يُنظر مثلاً:
- لعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط
مصر، م، ج ، ص -
- البغدادي، خزنة الأدب، ج ، ص
- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) تحقيق:
محمود محمد شاكر، ط ، مصر، دار المعارف، لا ت، ج ، ص
- () ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ، ج ، ص
- () سيبويه، الكتاب، ج ، ص
- () ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة ، ج ص
- () ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف،
الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ج ، ص -
- () الفراء، معاني القرآن، ج ، ص
- () ابن الأنباري، الإنصاف، ج ، ص
- () يُنظر مثلاً: - الطبري، هامش جامع البيان، ج ص

- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن،
العراق، لا ط، لا ت، ج ، ص
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشاف، بيروت، لا ط، لا ت، ج ، ص
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د.
مصطفى النحاس، ط ، القاهرة، ، ج ، ص
- () المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط
القاهرة، ، ص
- () الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، بغداد، ، ص
- () أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحیط، دراسة وتعليق عادل
عبدالموجود ومحمد معوض، ط ، بيروت، ، ج ، ص
- () ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ، ص
- () ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد، شرح التسهيل، تحقيق محمد
عبدالقادر، ود. طارق السيد، ط ، بيروت، ، ج ، ص
- () ابن مالك، شرح التسهيل، ج ، ص
- () ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد
عبدالموجود، ط ، بيروت، ، ج ، ص
- () ابن مالك، متن الألفية، ط ، القاهرة: بلا ت، ص
- () المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، بلا
ط، القاهرة، ، ج ، ص
- () ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسائل إلى ألفية ابن
مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ، بيروت، ، ج ، ص
- () ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد
الدين عبدالحميد، ط ، القاهرة، ، ج ، ص
- () حسن، عباس، النحو الوافي، ط ، القاهرة، ، ج ، ص

١٠ مجدي شحادات، د. أحمد عزّام، د. عاطف السلامات: الفصل بين المتضايقين _____

() الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بلاط، بلاط،

ج ، ص

() الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو، بلاط، دار القبلة، هـ، ص

() سيبويه، الكتاب، ج ، ص

() ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، ط ، بيروت،

ج ، ص

() ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي

تحقيق: د. عباد بن عبدالثنائي، بلاط، بيروت، ج ، ص

() الأوسى، محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، بلاط، القاهرة،

هـ، ص

() المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بلاط، القاهرة،

ص

() ابن يعيش، شرح المفصل، ج ، ص

() المصدر نفسه، ج ، ص

() المبرد، المقتضب، ج ، ص

() المصدر نفسه، ج ، ص

() ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ، ص

() أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، بلاط، القاهرة، ص

() ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ج ، ص ، الزجاجي، اللامات، ص

() الزمخشري، محمود بن عمر، الأحاجي النحوية، تحقيق: مصطفى الحيدري، بلا

ط، حماة، ص

() ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين

الفتلي، ط ، بيروت، ط ، ج

() الفراء، معاني القرآن، ج ، ص

() ابن جنّي، الخصائص، ج

- () ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، تحقيق: عدنان الدروبي، بلاط، بغداد، ص ،
- () سيوييه، الكتاب، ج ، ص
- () ابن جنّي، الخصائص، ج ، ص
- () الفراء، معاني القرآن، ج ، ص
- () لبعض النحاة إقرار بهذه الكثرة، ينظر على سبيل المثال: ابن جنّي، الخصائص ج ، ص ، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ج ، ص
- () ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس، ص ،
- () هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه، ينظر: العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ط ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص ،
- () ابن جنّي، سر صناعة الإعراب ج ، ص
- () في شواهد أخرى، ينظر، رصف المباني في حروف المعاني، ص ، وسيوييه الكتاب، /
- () سيوييه، الكتاب ج ، ص
- () سيوييه، الكتاب، ج
- واين الطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنصاري عن ثعلب، بلاط، بيروت، ج ، ص
- () يُنظر في شواهد أخرى: الزمخشري، شرح المفصل ج ، ص ، أبو حيان الأندلسي، ابن هشام، البحر المحيط ج ، ص ، مغني اللبيب ج ، ص
- () ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ، ص ، سورة القصص آية
- () ينظر في شواهد أخرى: الزمخشري، الكشاف ج ، ص ، سيوييه، الكتاب، ص - ، الفراء معاني القرآن / ، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج ، ص ، الفراء المذكر والمؤنث، ص
- () المرادي، توضيح المقاصد، ج ، ص

- () سيبويه، الكتاب ج ، ص
- () الفراء، معاني القرآن ج ، ص
- () ديوان ذي الرمة، ص
- سيبويه، الكتاب ج ، و ج ، ص ، و ص
- () ينظر ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص
- () الفراء، معاني القرآن ج ، ص
- () ينظر في شواهد توضيح المقاصد والمسالك ج ، ص
- () ابن مالك، شرح الكافية ج ، ص
- () ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ، ص
- () ينظر في شواهد أخرى: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج ، ص ، و
- و ، المبرد، المقتضب ج ، ص ، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح عمدة الحافظ
- () ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج ، ص ، والبيت للفرزدق، ديوان الفرزدق ج ، ص
- () ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ص ، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ص
- () شعر الأحوص الأنصاري، حققه عادل سليمان جمال، بلاط، القاهرة، ، ص ، وروي 'مطر' بالرفع والنصب ولا شاهد فيه على هذا.
- () ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ، ص ، ويعني ببيت الأخفش فزجتها بمزجة زج القلوص ابي فراده
- () سيبويه، الكتاب، ج ، ص . ديوان جرير، ج ، ص
- () ابن جنّي، الخصائص ج ، ص

المصادر و المراجع

- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عباد بن عبدالثاني، بيروت،
- بن أبي طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق، (د ، ت) .
- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ، القاهرة، م .
- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، القاهرة.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ، بيروت،
- ابن الطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر الأنصاري عن ثعلب، بلا ط، بيروت،
- ابن عصفور، علي بن مؤمن
- ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس،
- شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد،
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ، القاهرة،
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد
- شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر، ود. طارق السيد، ط ، بيروت،
- شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدال موجود، ط ، بيروت،
- شرح عمدة الحافظ، تحقيق: عدنان الدروبي، بلا ط، بغداد،

متن الألفية، ط ، القاهرة.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي
ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسائل إلى
ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ، بيروت،

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، ط ، بيروت،

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النحاس، ط
القاهرة،

تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليق عادل عبدالوجود ومحمد معوض،
ط ، بيروت،

-الأعشى ، ديوان الأعشى ، محمد محمد حسين ، دار النهضة العربية ،
ص .

الألوسي، محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، بلا ط،
القاهرة، .

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات
تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ، مصر،

الأنصاري ، الأحوص ، شعر الأحوص الأنصاري، حققه عادل سليمان جمال،
بلا ط، القاهرة،

الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو، بلا ط، دار القبلة، .

الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها بلا ط، بلا
ت،

- أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، بلاط، القاهرة،
البغدادي، الشيخ عبدالقادر عمر، خزانة الأدب، تحقيق وشرح محمد
عبدالسلام هارون، ط، مصر،
ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد
هارون، ط، مصر، م.
الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت: دار إحياء
الكتب العربية (لا، ت).
حسن، عباس، النحو الوافي، ط، القاهرة،
الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، بغداد،
الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق: د. مازن
المبارك، دمشق،
الزمخشري، أبو القاسم جار الله
-الكشاف، بيروت: دار الكتاب العربي، ط
الأحاجي النحوية، تحقيق: مصطفى الحيدري، بلاط، حماة،
سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، ق: عبدالسلام محمد
هارون، ط، دار الجيل، بيروت.
ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر،
الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)
تحقيق: محمود محمد شاكر، ط، مصر، دار المعارف.
العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ط، دار الآفاق الجديدة، بيروت،
الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق: أحمد محمد أحمد، القاهرة،

.. مجدي شحات، د. أحمد عزّام، د. عاطف السّلامات: الفصل بين المتضايّفين _____

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار،
ط ، القاهرة،

قميئة ، عمرو ، ديوان عمرو بن قميئة ، شرح و تحقيق: خليل ابراهيم
عطية ، ط ، دار صادر: بيروت ، م .

الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق
عضيمة، القاهرة، ه .

المخزومي، مهدي

-في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بلا ط، القاهرة،

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط ، القاهرة،

المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان،
بلا ط، القاهرة،